



ASSEMBLY DECISION - UBSI - 14/4/2010

الرقم : ١٦٢ / ١١٠٠

التاريخ : ٢٠١٠ / ٤ / ١٣

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكـرم
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مزيد التحية والإحترام،،،

لاحقا لكتابنا رقم ٩٥/١٠٠ تاريخ ٢٠١٠/٣/١٠ ، بخصوص اجتماع الهيئة العامة للبنك ، نرفق لكم طياً صورة
عن محضري إجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي للبنك والمنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/٣ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،

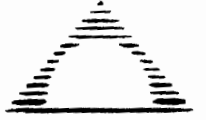
بنك الاتحاد

مدير الادارة
شيد
صعان

د. ل. ش. سماح
الليو
٢٠١٠

١١

هيئة الأوراق المالية البنك الاتحاد العمان ٢٠١٠ الرقم التسلسلي ٧٧٦٦ رقم الملف ١٠٠ / ١٦٢ الهيئة العامة
--



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي

لبنك الاتحاد

٢٠١٠/٤/٣

عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة بنك الاتحاد المساهمة العامة اجتماعها غير العادي في تمام الساعة الثانية عشرون والنصف من ظهر يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٤/٣ عملاً بأحكام المادة ١٧٠ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته في مدرج حليم سلفيتي الإدارة العامة - شارع الأمير شاكر بن زيد - الشميساني بناءً على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين من رئيس مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤.

وقد ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد عصام سلفيتي، والذي إفتتحه بالترحيب بالسادة الحضور وخص بالترحاب :

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد بسام العتوم

مندوب البنك المركزي الأردني

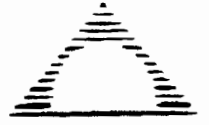
والسيد عمر الصوري

مندوب مدقي الحسابات

والسيد بشر بكر

كما رحب بمندوبي الصحف المحلية .

وفي بداية الاجتماع ، أعلن السيد بسام العتوم قانونية الاجتماع، بحضور (٣٥) مساهماً من أصل (٤٤٨٦) مساهماً، يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (٣٧,٤٤٩,٩٤٦) سهماً، وبالوكالة وعددها (٥١,٥٣٢,٥٨٤) سهماً، أي ما مجموعه (٨٨,٩٨٢,٥٣٠) سهماً من أصل أسهم البنك البالغ عددها (١٠٠) مليون سهم ، وبهذا تكون نسبة الحضور (٨٩%) ، كما حضر الاجتماع النصاب القانوني لمجلس الإدارة، وقام البنك بإستكمال جميع المتطلبات للاجتماع والمنصوص عليها في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وفي مواعيدها المقررة، من حيث توجيه الدعوات للجهات الرسمية المختصة، والإعلان عن الاجتماع في الصحف ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ، وبناءً عليه ، فإن جميع القرارات التي ستتخذ في هذا الاجتماع تعتبر قانونية وملزمة لجميع المساهمين.



بسم الله الرحمن الرحيم
محضر الإجتماع العادي (الحادي والثلاثون) للهيئة العامة
لبنك الاتحاد

٢٠١٠/٤/٣

في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٤/٣ ، إنعقد
الإجتماع العادي الحادي والثلاثون للهيئة العامة لبنك الاتحاد ، في مدرج حليم سلفيتي - الإدارة
العامة / الشميساني .

وقد ترأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد عصام سلفيتي، والذي إفتتحه بالترحيب بالسادة
الحضور وخص بالترحاب :

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد بسام العتوم

مندوب البنك المركزي الأردني

والسيد عمر الصوري

مندوب مدقي الحسابات

والسيد بشر بكر

كما رحب بمندوبي الصحف المحلية .

وفي بداية الإجتماع ، أعلن السيد بسام العتوم قانونية الاجتماع، بحضور (٣٥) مساهما من
أصل (٤٤٨٦) مساهما، يحملون أسهما بالأصالة وعددها (٣٧,٤٤٩,٩٤٦) سهما، وبالوكالات
وعدها (٥١,٥٣٢,٥٨٤) سهما، أي ما مجموعه (٨٨,٩٨٢,٥٣٠) سهما من أصل أسهم البنك
البالغ عددها (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم، وبهذا تكون نسبة الحضور (٨٩%) ، كما حضر الإجتماع
النصاب القانوني لمجلس الإدارة، وقام البنك بإستكمال جميع المتطلبات للاجتماع والمنصوص
عليها في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وفي مواعيدها المقررة، من حيث
توجيه الدعوات للجهات الرسمية المختصة، والإعلان عن الاجتماع في الصحف ومؤسسة الإذاعة
والتلفزيون ، وبناءً عليه ، فإن جميع القرارات التي ستتخذ في هذا الاجتماع تعتبر قانونية وملزمة
لجميع المساهمين.

وقد تم تعيين السيد محمود الحايك كاتباً للجلسة ، والسيد عبد الله المالكي ومحى الدين العلي
مراقبين لفرز الأصوات .



أولاً : تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.

طلب السيد رئيس الاجتماع من كاتب الجلسة تلاوة محضر الاجتماع العادي الثلاثين ، وقد طلب الحضور تلاوة القرارات فقط التي إتخذت في الجلسة وصادقت الهيئة العامة بالإجماع على المحضر والقرارات التي أتخذت فيه.

ثانياً : تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن اعمال البنك خلال عام ٢٠٠٩ والخطة المستقبلية للبنك والموافقة عليها.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إعفاء رئيس الاجتماع من تلاوة تقرير مجلس الإدارة الذي سبق وتم توزيعه على المساهمين مسبقاً.

ثالثاً : تلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للبنك.

تلا السيد بشر بكر مندوب السادة المحاسبون المتحدون تقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٩ .

رابعاً : ثم بدأت مناقشة تقرير المجلس وتقرير مدققي الحسابات ومرفقاتهما من البيانات المالية

إستهل المساهم ابراهيم محمد أبو جبل حديثه وقال ، يسعدني أن أرى هذا الحضور وبنسبة ٨٩% مما يعزز ثقة وحب المساهمين لهذا البنك ولكن لابد من المداعبات الخفيفة في هذا الاجتماع ، آلمني جداً أن أرى سعر سهم بنك الاتحاد المتداول في بورصة عمان قد وصل اليوم لسعر (٢,٢٠٠) ديناران ومائتان فلساً حيث كان في عام ٢٠٠٥ (٩,٤٠٠) تسعة دنانير وأربعماية فلساً، وفي عام ٢٠٠٩ (١,٨٠٠) دينار واحد وثمانماية فلساً ، لكن لو عدنا الى صافي المركز المالي لدى البنك لوجدنا أن حقوق المساهمين يزيد عن (٢٢٩) مليون دينار مما يعزز أن القيمة الدفترية للسهم هي (٢,٢٩٠) ديناران ومائتان وتسعون فلساً وقد تم أخذ مخصص من (٣) ثلاثة ملايين دينار الى (١٤) أربعة عشر مليون دينار مما يعزز أن لدى البنك احتياطيّات سرية بالاضافة الى الشهرة وحيث أن البنك قد حقق أرباحاً صافية تقدر بحوالي (١٨) ثمانية عشر مليون دينار وسيتم توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠% ، وقد حاولنا الضغط على السيد عصام بأن يقوم بتوزيع أكثر من ١٠% لكن الظروف لم تساعد أن يتجاوز هذه النسبة ، ثم قال ، الهيئة العامة عينت السنة الماضية المحاسبون المتحدون كمدققين للبنك الا انني أرى في احدى صفحات التقرير السنوي للبنك أن المدققين هم إرنست ويونغ فأرجو توضيح ذلك وكيف كان رضاكم على التدقيق الخارجي ، وفي نهاية حديثي أود أن أقدم بالشكر



الجزيل والتهنئة الخالصة لأعضاء المجلس ولإدارة البنك وجميع موظفيه على النتائج الطيبة للبنك للأرباح الصافية التي حققها رغم الظروف الاقتصادية التي مرت على البنوك في العالم وخاصة عام ٢٠٠٩ ، كما وانني أشكر المدقق الخارجي على جودة التدقيق الامر الذي أدى الى عدم وجود اي مخالفات قانونية في البنك ، وقد أجاب رئيس الاجتماع بأننا لم نستطع توزيع أكثر من ١٠% لوجود احتياطات ومخصصات ، وبالرغم من وجود مشاكل اقتصادية كبيرة في العالم الا اننا نملك ثقة كبيرة في بلدنا واقتصادنا ، كما بين بأن المحاسبون المتحدون هم أنفسهم إرنست ويونغ وهم يقومون بواجبهم على احسن وجه وكذلك مفتيشي البنك المركزي والله يعطيهم العافية .

وكرر المساهم المهندس عزمي زربا الشكر لاجتماع مجلس الادارة وإدارة البنك والموظفين على النتائج الطيبة للبنك وأشاد في خدمات البنك التي يقدمها للمجتمع المدني والتي أسهمت وساعدت فيه صحياً وثقافياً وفنياً واجتماعياً وامنياً ، حيث كانت المؤشرات المالية للبنك التي اطلعنا عليها عالية وممتازة وتبشر بالخير للسنوات القادمة ولاحظنا أن الودائع قد زادت بنسبة ٢٥% ولكن هذه الزيادة لم يواكبها زيادة في التسهيلات ، النقطة الثانية هو وجود مخصصات بمبلغ (٢٤) مليون دينار ومبلغ (١٤,٥) مليون دينار بحاجة الى تفسير ، والنقطة الاخيرة هي توزيع نسبة أرباح أكثر من ١٠% لكي تحقق سعر أعلى للسهم . فأجاب رئيس الاجتماع بأن زيادة الودائع كانت من ضمن الموازنة التي وضعتها ادارة البنك للمحافظة على بعض النسب التي نتوصل اليها ، ونحن حققنا هذه السنة أعلى نسبة في نمو الودائع في السوق ، اما بالنسبة الى المخصصات فإن (١٤,٥) مليون دينار هي حصة عام ٢٠٠٩ ، و(٢٤) مليون دينار هو المتراكم لنهاية عام ٢٠٠٩ وبالنسبة لتوزيع الارباح فقد تحدثنا عنها سابقاً .

ثم تحدث المساهم الدكتور عبدالله المالكي وقال نحن بين أيدينا تقرير رائع من الناحية الفنية ولكن كنت أتمنى أن يخلو من الاخطاء اللغوية للكلمة الرائعة لرئيس مجلس الإدارة ، عندما قرأت هذا التقرير فوجئت كثيراً مفاجئة إيجابية عندما وصلت الى أرقام ومؤشرات لاتصدق أن تتحقق في عام أزمة مثل عام ٢٠٠٩ حتى ظننت أن البنك لايعيش جو الازمة ولايعرفها ، عندما ترتفع الودائع الى ٢٧% و٢٨% والتسهيلات الى ١٦% هذه كلها انجازات ونشكركم عليها ، اما الرقم الوحيد الذي كان متخلفاً هو توزيع الارباح وكان بإمكانكم زيادة هذه الارباح بنسبة أكبر .



وتحدث المساهم صالح السيوفي (مستثمر عراقي) وقال، نحن هنا فرحين جداً بهذا الاجتماع الرائع ولنا مطلب واحد اما أن يتم توزيع أسهم مجانية ١٠% واما أن يتم توزيع أكثر من ١٠% أرباح نقدية . فأجاب رئيس الاجتماع بأن هذا الموضوع مدروس بشكل جيد من قبل المدققين والبنك المركزي الاردني ونأمل في المستقبل بزيادة أكبر .

ومن ثم تحدث احد المساهمين قائلاً : الزيادة في الايداعات لهذه السنة كانت اكبر من السنة السابقة ، وقد نمت الودائع بنسبة ٢٥,٥% ، ثم تحدث عن مكافأة الإدارة التنفيذية مستوحا عن مكافآت الموظفين ، فأجاب رئيس الاجتماع بأن كل موظف يستحق سوف يأخذ بونص في هذه السنة ثم سأل عن بند مصاريف اخرى والبالغة (٢,٠٣٥,٠٠٠) مليونان وخمسة وثلاثون ألف دينار فأجاب رئيس الاجتماع أتعاب شركة مأكنزي الاستشارية لعام ٢٠٠٩ كانت تقريباً (١,٥) مليون ونصف دينار والباقي مصاريف وأتعاب ادارية ، ثم سأل هل هناك رضا من الادارة للقروض العقارية الحالية ، فأجاب رئيس الاجتماع بأن أقل من ٢٠% من الودائع مستغلة في القروض العقارية وبسبب الازمة العقارية الموجودة حالياً تم وضع مخصصات عالية لتفادي أي طارئ ، ثم سأل المساهم عن التراجع في الودائع المجانية (الجارية تحت الطلب) علماً بأنه يجب أن يبرز هذه الجدوى نشاطات اخرى لاتقل اهمية عن التسهيلات المباشرة والودائع (مثل الكفالات ، السحوبات ، الاعتمادات) ويجب أن يبين حجم الاعتمادات في القطاع المصرفي، فأجابه رئيس الاجتماع بأنه لا يوجد أي بنك يفصح عن الاعتمادات التي تم فتحها بالتفصيل ، ثم سأل المساهم المذكور هل أخذتم بعين الاعتبار عندما قمتم بوضع مخصص للتسهيلات المباشرة ، وهل اخذتم بعين الاعتبار انه من الممكن أن يكون هناك تخصيص مبالغ لمخاطر الاعتمادات والكفالات والسحوبات لان هذه التسهيلات من الغير مباشرة من السهل أن تتحول الى تسهيلات مباشرة وبالتالي فإن العميل الذي يتعثّر في سداد التسهيلات المباشرة سوف يتعثّر في تسديد الاعتمادات والكفالات ، فأجابه رئيس الاجتماع بأن أي مخصص يتم أخذه يكون مدروس من جميع النواحي سواء تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة ، ثم سأل المساهم ، بأنه تم الحصول على قرض من مؤسسة الاقراض العقاري بمبلغ (١٥) مليون دينار بفائدة ٦,١% فهل هناك مصلحة من الحصول على هذا القرض بفائدة ٦,١% مع انه يمكن الحصول على هذا المبلغ من الودائع ، فأجابه رئيس الاجتماع بأنه تم الحصول على هذا المبلغ في فترة كان البنك بحاجة لهذا المبلغ ، ثم قال هذا هو



السؤال الاخير : المخصصات والفوائد المعلقة للبنك حوالي (٣٣) ثلاثة وثلاثون مليون دينار وبالتالي ماهي توقعاتكم بالنسبة لاسترداد هذا المبلغ على ضوء الضمانات المقدمة للبنك وعلى ضوء رؤيتكم للظروف المالية المقبلة ، فأجابه رئيس الاجتماع نحن نأخذ مخصصات حتى نكون محصنين وليس لنستغني عنهم ، أهم شيء هو كيف نستعيد هذه المخصصات أما بالنسبة للضمانات فهي عالية جداً بالنسبة لهذه المخصصات .

اما المساهم سعيد حمام فشكر السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة والعاملين في البنك على النتائج الطيبة التي حققها وسأل مجموعة من الاسئلة وكما يلي:

استفسر المساهم عن التسهيلات غير العاملة في صفحة (٨٩) من التقرير السنوي الحادي الثلاثين بأنها أصبحت (٧٤,٧٩٩,٤٩٤) دينار مقابل (٣٨,٩٥٦,٣٧١) دينار ، في عام ٢٠٠٨ أي زادت بمعدل (٣٥) مليون دينار وهي نسبة عالية جداً وتمثل ٧٥% من رأس مال البنك البالغ (١٠٠) مليون دينار، كيف تعطى الضمانات لهذا البنك وابن هذه الضمانات وفي المستقبل هل سيتم اعدام هذه الديون من خلال هذه التسهيلات مع العلم انه لم يتم معالجتها في السنة الماضية ، السؤال الثاني حالياً تقوم مناقشات ساخنة حول مزايا ومكافآت ورواتب الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة وقد طلبت هيئة الاوراق المالية من الشركات والبنوك الافصاح على ما تتقاضاه الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة ، السؤال الثالث الإدارة العليا رواتبهم مليون ومائة الف دينار وقد قرر مجلس الإدارة منحهم مكافأة بمبلغ ستمائة الف دينار وعددهم تسعة أشخاص وعلى أن تصرف هذه المكافأة في عام ٢٠١٠ ، كما أن مكافآت اعضاء مجلس الإدارة بلغت (٥,١٨٧٥) ديناراً وبديل تنقلات (١٤٥,٠٦٣) وبديل سفر واقامة (٥١٢٧٢) ديناراً ، ونوه عن ارتفاع بدلات تنقلات السادة اعضاء مجلس الادارة والمكافآت وبدلات المياومات والسفر واجابه رئيس الاجتماع ان بعض البنوك تدفع أكثر بكثير مما ندفعه وبرأي بأن أي مؤسسة لن تتجح اذا لم يشعر موظفيها بتعبهم وجهدهم ، وبرأي ان مجلس الإدارة هو مسؤول عن كل بيان يصدر ولا يجب محاسبته على ما يتم دفعه لهم . واستفسر عن سبب دخول البنك في مساهمة البطاقات العالمية ، واستفسر عن راتب رئيس مجلس الإدارة فأجاب رئيس الاجتماع بأن راتبه السنوي قد بلغ (٢٤٠) الف دينار وأن جميع الاسئلة التي طرحت قد افصح عنها في التقرير .



ولما لم يكن هناك أي إستفسار آخر من قبل المساهمين ، إقترح مجموعة من المساهمين إقفال باب النقاش والتوصية بالموافقة على التقرير والميزانية والخطة المستقبلية للبنك للعام ٢٠١٠ ، وتمت الموافقة بالإجماع على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للعام ٢٠١٠ ،

خامسا: الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠%
طرح مندوب عطفة مراقب الشركات السيد بسام العتوم على الهيئة العامة الموافقة على توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠% ، وقد أوضح بأنه قام بتحليل البيانات المالية للبنك ووجدها معافاة ، اما فيما يخص البند الخامس وهو توزيع الأرباح ، فإن أي مساهم يرغب بطرح نسبة أعلى يفترض بأحكام القانون ان يتوفر لديه ١٠% من رأس المال أو ان وجد مجموعة من المساهمين لديهم هذه النسبة مجتمعة يتم طرح هذا البند او كإقتراح لمناقشته ضمن جدول الأعمال او يسجل تحفضه بهذا الشأن ، وغير ذلك لا يجب أن يناقش بهذا الموضوع ، فأعلن أحد المساهمين لا تسجيل لأي تحفظ ونوافق على توزيع ١٠% نقدا على المساهمين ، ولما لم يعترض أحد من الحضور وافقت الهيئة العامة بالاجماع على توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠% عن عام ٢٠٠٩ .

سادسا : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١ وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

تم ترشيح السادة إرنست ويونغ كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٠ ، وتمت التثنية على هذا الترشيح ، ولما لم يتقدم أي مرشح آخر ، أعلن السيد بسام العتوم فوزهم بالتزكية، ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على ترك تحديد اتعابهم لمجلس إدارة البنك .

سابعا : أبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ في حدود أحكام القانون.

أقترح أحد المساهمين أبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الادارة في حدود أحكام القانون فأكد السيد بسام العتوم ان نص قانون الشركات المادة ١٦٦ على ان ابراء الذمة لا يعني أن مجلس الإدارة يتحلل من هذه المسؤولية حتى لو أن الهيئة العامة منحتة هذا الابراء الا فيما لا تعلمه الهيئة العامة . وقد تمت الموافقة على ذلك بالإجماع.



ثامناً :أي امور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها على جدول الاعمال.
ولما لم يتقدم أي من المساهمين الحضور بأية اقتراحات على جدول أعمال الهيئة العامة العادية ، كرر رئيس الإجتماع ، شكره وتقديره للسادة المساهمين وعملاء البنك على حسن تعاونهم وتعاملهم ، كما وشكر مندوب مراقب الشركات السيد بسام العتوم على ما قدمه من تعاون في سبيل إنجاح هذا الإجتماع وكرر شكره للسادة مندوبي الجهات الرسمية والسادة مدققي الحسابات.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشروالنصف من ظهر يوم السبت الموافق
٢٠١٠/٤/٣ .

رئيس الاجتماع
عصام سلقيتي

مندوب مراقب عام الشركات

بسام العتوم

كاتب الجلسة

محمود الحايك